﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
***

تصور مقترح

لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي وضمان جودته

إعداد

أ.د. أحمد حسين الصغير
أستاذ أصول التربية بجامعة سوهاج

المجلة التربوية ـ العدد التاسع والخمسون ـ مارس ٢٠١٩م
Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

ملخص البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تقديم تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي وضمان جودته، واستخدم في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب، وتضمن البحث اطار نظري واطار ميداني، حيث طبقت استبانة على عينة طبقية عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، وذلك بنسبة تصل إلى ٢٢% من المجتمع الأصلي، وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور تضمنت واحد وعشرين فقرة، وجاءت نتائج البحث من خلال الاطار النظري والاطار الميداني مؤكدة أهمية استمرار الدولة في دعم مجانية التعليم الجامعي لما للمجانية من ضرورة تربوية واجتماعية واقتصادية وسياسية، كما توصل الباحث إلى أنه بالرغم من أهمية مجانية التعليم الجامعي إلا أن الانفاق الحكومي على الجامعات الحكومية لا يتناسب وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نوعيته، لذا لابد من دعم المجانية بطرق ابداعية متنوعة.

وتبنى الباحث في التصور المقترح لدعم التعليم الجامعي الحكومي توجه الدعم المختلط الذي يستند إلى وجود شراكة داعمة بين الدولة والجامعات والمجتمع، من خلال استمرار الدعم الحكومي للجامعات بحيث يتناسب والطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وجعله أولوية من أولويات الدولة، وتفعيل دور الجامعات في ايجاد مصادر دعم متنوعة سواء من تسويق البحث العلمي والمشروعات البحثية والاستشارات العلمي، أو تحويل الوحدات الزراعية والتقنية والصناعية إلى وحدات انتاجية، واستثمار الصناديق الخاصة بالجامعة لصالح تحسين نوعية التعليم الجامعي، فضلا عن المحاسبية وتقليل الهدر التربوي والمالي، وكذلك تشجيع الدعم المجتمعي من خلال دعم البنوك والأوقاف وتبرعات رجال الأعمال، بحيث يسهم هذا الدعم المختلط في توفير تعليم جامعي جيد لجميع أبناء المجتمع المصري.

Suggested Proposal to Support Governmental Higher Education Tuition-Free System And its Quality Assurance

Prof. Ahmed Hussein Alsagheer
Foundations of Education Department
Sohag University

Abstract:

This research aims to give a suggested proposal to support governmental higher education tuition-free system and its quality Assurance, and as a step to approach this, the descriptive analytical method has been used, a questionnaire was applied on a randomized sample of Faculty members in Sohag University, where the sample represents 22% of the research population.

The questionnaire is consisted of three different axes, where includes twenty-one different paragraphs. The results based on the theoretical theme and the applied one highlighted the importance of keep supporting the higher education tuition-free system, as the tuition-free system has significant importance on educational, social, economical and political levels. Moreover, the researcher has concluded that in despite of the importance of the higher education tuition-free system, yet the government expenses on public universities does not go in parallel with the increasing of social demand for higher education, and this led to a decline in education quality, and thus supporting of higher education tuition-free system is required.

The researcher proposed a mix funding approach, where a fund would come from the government at the first place, as it should be placing higher education funding as one of the country's main priorities. As well as supporting the universities themselves to find different self- funding approaches, such as: marketing of scientific research, research projects and scientific consulting. Furthermore, transforming the agricultural, technological and industrial university units to production units, and investing the university special budget boxes in improving education quality. In addition to accountability and reducing educational and money waste. On another hand, Social funding should be supported through banks, endowments and businessmen donations. This mix funding approach should be providing a good education quality for everyone in the Egyptian community.

تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي وضمان جودته

تمهيد:

لم يعد حق اتاحة التعليم للجميع مهما بقدر ما أصبح حق إتاحة التعليم الجيد للجميع هو الأهم، حيث بات التعليم الجيد وما ينتجه من علم ومعرفة قوة جبارة تحدد مواقع ونفوذ المجتمعات في العالم المعاصر، حيث انقسم العالم في عصر ما بعد الحداثة إلى شمال غني يملك العلم وينتج المعرفة، وجنوب فقير يستورد العلم ويستهلك المعرفة، وبات واضحاً أن مقياس التقدم في هذا العصر لا يعتمد على حجم ما تملكه الأمم والشعوب من ثروات طبيعية، بقدر ما يعتمد على ما تملكه من رصيد الثروة البشرية المتسلحة بالعلم والقادرة على إنتاج المعارف.

وهذا ما تم إقراره والإعتراف به منذ أن قدم عالم الاقتصاد الشهير "تيودورشولتز" "T.w.schultz" في الستينات دراساته التي أكد فيها على أن التعليم الجيد يلعب دوراً هاماً في النمو الاقتصادي داخل المجتمع، وهو بهذا بدأ ثورة الاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما أكده العالم والمفكر الشهير "فرانسيس بيكون" عندما قال بأن "المعرفة قوة" وكذلك الكاتب المعروف "آلفن تافلر" حيث قال بأن قوة المعرفة هي أكثر أنواع القوة تأثيراً وفعالية وإيجابية،وهي نتيجة طبيعية للتعليم الجيد، فالمعرفة أهم وسيلة لرفع وتحسين مستوى إنتاجية القطاعات المختلفة، وبالتالي زيادة ثروة المجتمع الاقتصادية(الثبيتي، ٢٠٠٠م) و (تيلاك، ١٩٩٧م).

ويأتي التعليم الجامعي على قمة الهرم التعليمي، ويضطلع بمسئوليات عديدة أهمها إعداد وتطوير الإنسان وتحسين أدائه، ونقله من حالة التخلف إلى حالة التقدم والرقي، فضلا عن الانتاج المعرفي الذي يمثل القوة الأساسية لتحضر أي مجتمع معاصر، وتحتل الجامعات المصرية موقعاً هاماً ومؤثراً في تطور وتحضر المجتمع المصري.

وعليه فالتعليم الجامعي الحكومي في مصر يمثل أداة النهوض بالمجتمع، إذ أنه يستهدف رقي الإنسان وتحسين ظروفه المعيشية، والارتقاء بالمجتمع من خلال تزويد الإنسان بالمعارف الراقية والمهارات اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، واللحاق بركب

التقدم والحضارة المعاصرة، التي تشهد انطلاقة علمية وتكنولوجية غير مسبوقة (حماد و البشير، ٢٠٠٠م، ٥٩٢).

وهو ما يضع على عاتق المجتمع المصري بكافة أنظمته وأفراده مسئولية المحافظة على استمرار مجانية التعليم الجامعي الحكومي بما يتناسب وتزايد الطلب على التعليم الجامعي، ليس هذا فحسب بل العمل بكل السبل لدعم مجانية التعليم الجامعي، بما يحقق توفير تعليم جامعي يتميز بالجودة للجميع. حيث تستند فلسفة مجانية التعليم الجامعي في مصر على أن المجانية حق يكفله الدستور من ناحية و مبدأ تكافؤ الفرص لكل أبناء المجتمع من ناحية أخرى.

حيث تمثل مجانية التعليم الجامعي الحكومي وقيام الدولة بتوفير الموارد المالية الكافية لتمارس الجامعات أنشطتها وأدوارها ضرورة تربوية، وذلك من منطلق أن التعليم الجامعي يسهم في التنمية البشرية وهي تعني إعداد رأس المال البشري الذي يعد أحد أهم مقومات التقدم في الحياة المعاصرة، فهو يوفر للأفراد جواز للحياة يمكنهم من أن يفهموا أنفسهم على نحو أفضل، وأن يفهموا الآخرين، وبالتالي يشاركون بفاعلية في حياة المجتمع. (ديلور، ١٩٩٧، ٩٥).

إن الاضطلاع بمسئولية مجانية التعليم الجامعي الحكومي وتوفير الأموال الكافية له ضرورة تربوية تشغل بال القادة والتربويين في المجتمع المصري، لما يمكن أن يقوم به التعليم الجامعي من تحسين مستوى المعيشة، وإعداد الأفراد للعيش في عالم متغير، وتوجيههم للقيام بمسؤولياتهم تجاه أنفسهم وتجاه المجتمع. (حماد و البشير، ٢٠٠٠م، ٥٩٢-٦٢٧).

وهناك من يربط بين التعليم الجامعي ومدى انفاق المجتمع عليه، وبين حضارة المجتمع وتقدمه ودخوله سوق المنافسة الدولي، حيث يسهم التعليم الجامعي الجيد في إعداد الأفراد لتولي مسئولياتهم في المجتمع، وفي سوق العمل، وذلك لأن التعليم الجامعي وسوق العمل وجهان لعملة واحدة، وكل منهما يتوقف على ما توفره الدولة من مخصصات مالية ترفع من مستوى كفاءة التعليم الجامعي من ناحية ويلبي متطلبات السوق من ناحية أخرى(peschar & wal, 2000, 1-12).

كما توجد علاقة ارتباطية بين ما توفره الدولة من مجانية التعليم الجامعي ووفائها بتلبية حاجاته المختلفة، وبين ريادة المجتمع وتقدمه واشتراكه في مجتمع المعرفة المعاصر،

حيث أن توفير التمويل الكاف وتزويد الجامعات بما يلزمها من موارد، يسهم في تكوين الإنسان الذي يحمل ملامح أمته، ويحافظ على خصائص ثقافته، ويجسد قيم وأخلاق مجتمعه ويسهم في تنميته والارتقاء به (غانم، ٢٠٠٠م، ٢٥٢).

كما تمثل مجانية التعليم الجامعي الحكومي وقيام الدولة بتوفير الموارد المالية الكافية لتمارس الجامعات أنشطتها وأدوارها ضرورة اقتصادية، عبر عنها ألفريد مارشال " A. Marshall" بصورة مباشرة حيث اعتبر التعليم نوعاً من أنواع الاستثمار، وأكد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن ما ينفق على التعليم، ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر منه، فهناك فائدة عظيمة تتأتى من إعطاء أفراد الشعب فرصاً متزايدة من التعليم، تكشف مواهبهم وقدراتهم، وهو ما يعكس أهمية وضرورة مجانية التعليم والإنفاق عليه من قبل الدولة (مرسي، ١٩٩٨، ٧٤).

ولقد استقر في الفكر والممارسات الإنمائية ذلك الدور الفاعل للتعليم الجامعي من آثار إيجابية أو سلبية في القوة الدافعة لحركة الاقتصاد والمجتمع، ومن ثم زاد الاهتمام بتقييم نظام التعليم الجامعي وعوائده المختلفة، وبحجم الإنفاق والتمويل المطلوب لفاعليته وكفاءته وبخاصة مع تزايد التحديات والتهديدات التي تفرضها القوى العالمية في الحاضر والمستقبل (عمار، ١٩٩٥، ٦٦).

وهكذا ظهر مفهوم العائد من التعليم الجامعي من خلال الدراسات الاقتصادية، وظل إلى عهد قريب مجرد علاقات ارتباطية بين مؤشرات التعليم والنمو الاقتصادي في الدولة، إلا أن بعض الدراسات لجأت لحساب العائد في صورة المردود الاقتصادي المباشر للأفراد من خلال الرواتب والأجور التي يتقاضونها خلال فترة حياتهم الإنتاجية بسبب التعليم، وهي صورة مباشرة للعائد تقدم بشكل واضح القيمة الاقتصادية للتعليم من ناحية، وضرورة الانفاق على التعليم والصرف عليه من ناحية أخرى (البحيري، ٢٠٠٢م، ٥٦).

وهو ما أكدته دراسة "هينيمان" التي ترى أن التعليم الجامعي يؤهل الأفراد لمكانات اقتصادية مرموقة في المجتمع، كما يدر على الفرد دخل شهري، وهو مبرر قوي للإنفاق على التعليم الجامعي، وتشير الدراسة إلى أهمية التخطيط الذي يربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وهو ما يتطلب إدخال آليات السوق إلى الجامعات، بحيث تعد الجامعات طلابها للعمل

في المصانع والشركات والقطاعات الإنتاجية المختلفة، وهو ما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع (Heyneman, 2001, 345-359).

هذا ويشير " غنيمة" إلى القيمة الاقتصادية للتعليم الجامعي في المجتمع المصري، حيث يؤكد أهمية التعليم الجامعي في إعداد رأس المال البشري، الأمر الذي يبرز العلاقة بين كفاءة وجودة التعليم الجامعي، وما ينفق عليه من أموال وبين الدخل القومي وأثر ذلك على مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل (غنيمة، ١٩٩٦م، ٤٥-١٠٣).

أما دراسة "عبد الجواد" فقد ناقشت العلاقة بين مجانية التعليم الجامعي الحكومي ومدى توفير الحكومة للأموال اللازمة، وبين بنية النظام الاقتصادي، وآلية سوق العمل وعلاقة كل ذلك بالأهداف الاجتماعية، وأوضحت الدراسة أن مجانية التعليم الجامعي الحكومي والوفاء بالانفاق المناسب عليه يتأثر بالأنشطة الاقتصادية في الدولة، ومدى توزيعها على القطاعات المختلفة، واستراتيجيات التطوير التي تتبناها الدولة في المستقبل، والنظام الإداري في المجتمع وآليات السوق، وحجم الاستثمار في التعليم الجامعي الموجه نحو التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية (عبدالجواد، ٢٠٠٠م، ٣٦-٣٧).

ويرى " طوفان" أن الأغلبية العظمى من خبراء الاقتصاد تدعي أن توفير رأس المال هو العلاج الطبيعي للركود والتخلف الاقتصادي، في أبسط صورة يفترض هذا الادعاء بأن العلاقة بين رأس المال والمردود تبقى ثابتة، ومادامت امكانات الاستثمار مستمرة، سيؤدي التزايد المستمر إلى سهولة الحصول على اعتمادات أكثر للتعليم الجامعي الحكومي تدعم المجانية، وهو ما يؤثر بدوره على مستوى الدخل، من خلال تحسين نوعيته وأنشطته البحثية والاجتماعية. (طوفان، ٢٠٠٠م، ١٣).

وتمثل مجانية التعليم الجامعي الحكومي وقيام الدولة بتوفير الموارد المالية الكافية لتمارس الجامعات أنشطتها وأدوارها ضرورة اجتماعية، نظراً لما يسهم به التعليم الجامعي من أدوار اجتماعية لها أبلغ الأثر على الفرد والمجتمع معاً، حيث يكسب الأفراد مهارة الممارسة الصحيحة لحقوقهم وواجباتهم ويساعدهم على الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، كما ينمي لديهم الاتجاهات الصحيحة التي تؤثر بشكل مباشر في حياتهم، هذا فضلاً عن دور التعليم الجامعي في تنشيط عمليات الحراك الاجتماعي في المجتمع، وهي مبررات تزيد من أهمية وضرورة المجانية وتوفير ما يلزم التعليم الجامعي من موارد . (مرسي، ١٩٩٨م، ٨٨).

فإذا كانت الدراسات في مراحلها الأولى ركزت على علاقة النمو الاقتصادي بالتعليم الجامعي باعتباره من أهم مكونات رأس المال البشري، فإن الدراسات التالية امتدت إلى التعرف على دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية الشاملة بما في ذلك النمو الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وتحسين الأحوال الصحية والنهوض بمكانة المرأة ومشاركتها في التنمية، وهو ما يمثل جهداً علمياً يؤكد على أهمية العلاقة بين مجانية التعليم الجامعي والإنفاق عليه وبين العوائد المباشرة وغير المباشرة منه. (عمار، ١٩٩٥م، ٦٣).

ويرى أنصار المجانية أن التعليم الجامعي حق لكل مواطن، وأن المجانية تجسيد لهذا الحق، وتحقيق لديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، وأن إلغاء المجانية سيخلق تمايزاً طبقياً أساسه الموقع الاقتصادي والاجتماعي للفرد، مما يكرس التمايز ويهدد أمن المجتمع، وعليه فالدولة مسئولة مسئولية كاملة بنص الدستور المصري عن تمويل التعليم الجامعي وتوفير مقومات جودته في المجتمع.

كما يؤكد "Lind" أن التعليم الجامعي يسهم بفاعلية في تنمية المجتمع الديمقراطي، ونشر ثقافة الديمقراطية بين الأفراد، واحترام الحقوق الإنسانية، ويجعل الأفراد أقدر على فهم بعضهم البعض الآخر، كما يحترمون حقوق الآخرين، بل ويحترمون الرأي الآخر ويقدرونه، وهي أمور لا ينمو المجتمع ويتطور بدونها، لذا فإن ما ينفق من أموال على التعليم الجامعي الحكومي له عوائد اجتماعية غير مباشرة، تبدو في سلوك الأفراد وقيمهم واتجاهاتهم، ولها أبلغ الأثر في رقي المجتمع وتقدمه (Lind, 2003, 7-54).

أما دراسة " الكبيسي و قمبر" فتشير إلى العلاقة الوثيقة بين الجامعات وخدمة المجتمع وتنميته، فالجامعات تستهدف تنمية الأفراد والهيئات على الصعيد الثقافي والمهني والاجتماعي، وتتطور فعاليات هذه الأدوار في ظل المجانية وتوفير الأموال اللازمة والضرورية لتقديم هذه الخدمات بأفضل صورة ممكنة تعود بالفائدة على كل من الجامعة والمجتمع. (الكبيسي و قمبر، ٢٠٠١م، ٢١٢-٢١٣).

وجاءت دراسة "دافيس" لتؤكد دور التعليم الجامعي في عمليات التطوير والتغيير الاجتماعي، فمن خلال التعليم الجامعي تتجدد الأفكار والرؤى والمعارف، ويكتسب الأفراد المرونة والقدرة على المبادأة والمشاركة في الحياة الاجتماعية وفي الحياة الديمقراطية، كما يكتسب الأفراد أنماط جديدة في البحث والتقصي والتعلم الذاتي والتجديد الثقافي، وهي من أهم

مظاهر التغير الاجتماعي (Davis, 1998) وهي مبررات قوية للاستمرار في مجانية التعليم الجامعي وتوفير المخصصات المالية اللازمة للإنفاق عليه.

ويتناول " عمار" الأهمية الاجتماعية للتعليم الجامعي من زاوية أخرى وهي دور التعليم الجامعي في توفير العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة إنتاج الفروق الفردية بين الشرائح الاجتماعية أو من خلال تقريب فجوة التمييز والتمايز بين الفئات الاجتماعية، وهو ما يتطلب دعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي بما يتناسب وجودة هذا التعليم، بحيث يمكن توفيره بجودة عالية لكل من تؤهله قدراته للالتحاق به (عمار، ١٩٩٥، ٣٩-٤٠).

أما "نييف" فيرى أن الجامعة بحاجة إلى المجتمع الذي يمدها بالتمويل والدعم المعنوي لتسيير عمليات التدريس والبحث العلمي فيها، والمجتمع في حاجة إلى الجامعة التي تسهم في إعداد وبناء الإنسان الذي يعمل ويطور المجتمع، ولتجنب الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع في المستقبل، ينبغي الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للجامعات الحكومية، والارتقاء بمستوى الأداء فيها، بحيث تسهم في تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع(Neave Guy,2000, 29-49).

بينما يرى " طوفان" أن إحراز مساواة اجتماعية عن طريق التوسع في التعليم الجامعي وفي ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، لم يفلح بل ظلت التباينات الاجتماعية والتعليمية، فما زالت هناك نسبة عالية من الانتقاء الاجتماعي للتعليم الجامعي، فالتفاوت الاجتماعي في المشاركة مازال مستمراً، والتباينات الاجتماعية في مدة التعليم مازالت على حالها، والفوارق الاجتماعية في التعليم تظهر في بداية الدراسة، وتتسع خلال ممارسة التعليم الرسمي، وكأن نظام التعليم يعكس المجتمع وليس التغير فيه (طوفان، ٢٠٠٠م، ٦٦).

تمثل مجانية التعليم الجامعي الحكومي وقيام الدولة بتوفير الموارد المالية الكافية لتمارس الجامعات أنشطتها وأدوارها ضرورة سياسية،فالتعليم اختيار سياسي في المقام الأول، وهو ما يؤكد ارتباط سياسة الانفاق على التعليم الجامعي بفلسفة الدولة وتوجهاتها، وبالتالي مدى توزيع موارد الدولة ونصيب التعليم الجامعي منها، هذا وتتناول دراسات تمويل التعليم الجامعي مدى اهتمام الدولة بمجانية التعليم الجامعي، وإقرارها لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والعدالة الاجتماعية، ومدى التزام الدولة بتمويل التعليم الجامعي الحكومي، ومدى اعتمادها

على مصادر أخرى، هذا فضلاً عن دور الإدارة في عمليات توجيه الإنفاق على التعليم الجامعي، وما يتبع ذلك من كفاءة في توزيع المخصصات المالية، أو هدر لهذه المخصصات.

ويأتي في هذا السياق رؤية حامد عمار التي يرى فيها أن دعم مجانية التعليم الجامعي والإنفاق عليه لا يقتصر على الموارد المالية، بل يشمل موارد أخرى جوهرية ومؤثرة، ومن أهم تلك الموارد الإرادة السياسية الملتزمة والمستمرة في التزامها بدعم التعليم الجامعي، إيماناً بأن رأس المال البشري يمثل العامل الرئيس في إنتاج المعرفة وتحقيق التنمية، وينعكس اهتمام الإرادة السياسية في تأكيد ما يستحقه التعليم الجامعي من أولوية واهتمام مادي ومعنوي، وهو بهذا يمثل مورداً هاماً من الموارد التي تتضمنها مدخلات الإنفاق على التعليم الجامعي. (عمار، ١٩٩٥م، ٨٤-٨٥).

وتوصلت دراسة " أبوكليلة" إلى عدم صحة الفرض القائل بأن مجانية التعليم تأتي على رأس العوامل التي تؤثر في خفض كفاية النظام التعليمي، حيث احتل هذا الفرض المركز الخامس، وهو يعني أن مجانية التعليم ليست المسئول الأول عن خفض كفاية التعليم، وتوصي الدراسة بضرورة التزام الدولة بمجانية التعليم، والبحث في نفس الوقت عن مصادر تمويل أخرى تدعم التعليم في المجتمع (أبو كليلة، ٢٠٠١م، ١٥٥-١٨١).

وهناك علاقة وثيقة بين استمرار الدولة في تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي الحكومي، وتوفير المخصصات المالية اللازمة للارتقاء به، وتحسين نوعيته، وتوفيره بجودة لجميع أبناء المجتمع، وبين اختفاء الجرائم بكافة أنواعها، والقضاء على الارهاب الذي يكون أحد أهم مصادره الجهل والفقر، وزيادة الوعي بأهمية المحافظة على إستقرار المجتمع، والعمل المستمر على المشاركة الفاعلة في احراز التقدم والتحضر، من خلال جيل متعلم يشارك في انتاج المعرفة وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

الأمر الذي يؤكد أن مجانية التعليم الجامعي ضرورة من ضرورات الحياة والأمن في المجتمع المصري، فهي تمثل ضرورة تربوية لما للتعليم الجامعي من دور في محاربة الفقر والجهل والتخلف، وضرورة اجتماعية لما يحدثه من حراك اجتماعي وتكافؤ فرص بين أبناء المجتمع، وضرورة اقتصادية فالتعليم الجامعي في جوهره استثمار في رأس المال البشري، وضرورة سياسية باعتبار التعليم الجامعي أمن قومي يسهم في استقرار المجتمع والمحافظة عليه ضد كل الأخطار التي تتهدده سواء في الداخل أو الخارج.

مشكلة البحث:

إن التعليم الجامعي الحكومي في مصر هو في جملته يمثل استثمارا بعيد المدى في أبناء المجتمع، وهو مجاني بنص المادة (١٩) في دستور (٢٠١٤م)، وتتكفل الدولة بتمويله وفقاً لاعتبارات قانونية واقتصادية واجتماعية، وتضطلع الدولة بمسئولية رصد الأموال وضبط بنود الإنفاق وتخطيطها، ونظراً لأن الجامعات الحكومية مؤسسات مملوكة للدولة، وترتبط مواردها بموارد الدولة، لذا فإنها تتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تمر بها الدولة، وبمدى النمو في الدخل القومي العام.

وتؤكد دراسة " عابدين" أن التعليم الجامعي الجيد لابد له من موارد كافية، والأساس في تخصيص الموارد المالية للتعليم الجامعي هو مدى أولوية التعليم الجامعي ضمن أولويات خطة التنمية في الدولة، وتقاس هذه الأولوية بنسبة مخصصات التعليم الجامعي إلى الإنفاق العام في الدولة، وبدلالة ما يخصص من الناتج القومي للتعليم الجامعي، بالنسبة لما هو مخصص للتعليم ككل (عابدين، ٢٠٠٠م، ٦٤).

ويرى أنصار مجانية التعليم الجامعي أن الدولة مهما كانت ظروفها الاقتصادية يجب أن تعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وكل دول العالم على اختلاف أيديولوجياتها، تحاول السعي لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ولما كان العامل المادي هو أحد مقومات تحقيق ذلك التكافؤ فإن هناك إجراءات متعددة ترمي إلى تذليل المعوقات المادية وتحييدها، وهي تمثل مكان الصدارة في تجارب الشعوب، وتأتي مجانية التعليم كأقدم وأشهر الإجراءات التي يلجأ إليها المسئولون لتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

ونظرا لأن الحق في التعليم تكفله الدولة المصرية بتشريعاتها الدستوريةوخططها التربوية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ثمة تحولا اقتصاديا واجتماعيا منذ منتصف سبعينات القرن العشرين بات يعصف بهذا الحق على الرغم من عدم تغيير النصوص القانونية والدستورية وأصبح الواقع يشهد فجوات عديدة في مدى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وكفالة مجانية حق التعليم، واتاحته وعدم التمييز في الحصول عليه، بالاضافة إلى ارتفاع تكلفة التعليم الجامعي نفسه، فضلا عن قصور نوعيته.

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين توجهاً قوياً يعارض مجانية التعليم الجامعي، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن المجانية هي سبب رئيسي في انخفاض جودة التعليم الجامعي، ففي ظل سياسة الباب المفتوح والمقرونة بمجانية التعليم الجامعي، مضت الجامعات في التوسع بسرعة فائقة تحت ضغوط الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، لتجد الجامعات نفسها في نهاية نفق مغلق، وأزمة حقيقية أهم أبعادها الإخفاق في تأمين تعليم جامعي ذو كفاءة مرتفعة ونوعية جيدة، في ظل مصادر التمويل المحدودة، والتي تكاد تعتمد على التمويل الحكومي اعتماداً كلياً. (القاسم، ٢٠٠٠م، ٤٩).

كما أن الواقع المعاصر يؤكد أن التعليم المجاني من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج عكس ما هو مفترض، وخاصة في التعليم الجامعي الذي ترصد له ميزانيات في كل دول العالم على أساس تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وتحقيق المساواة في الالتحاق بالتعليم الجامعي، إلا أن العديد من الدراسات تؤكد أن نسبة كبيرة من الملتحقين بالجامعات هم من أبناء الفئات الميسورة، حيث يستوفون شروط الالتحاق بطرق مختلفة(أتكنسون، ١٩٩٣، ١٩٤-١٩٥).

لذا تتعالى الأصوات لإلغاء المجانية باعتبارها السبب في زيادة أعداد الطلاب بالجامعات، ومن ثم الاهتمام بالكم على حساب الكيف، وتدني نوعية وجودة مخرجات التعليم الجامعي، وهو ما أدى بدوره إلى بطالة المتعلمين الذين يتخرجون بأعداد كبيرة لسوق العمل دون تأهيلهم وتدريبهم على متطلبات هذا السوق، وتسليحهم بالمعارف والتقنيات المعاصرة والتي تعد من ألزم متطلبات سوق العمل، فهم مجرد حملة شهادات دون كفاءة وفعالية عالية.

إلا أن هناك من يتساءل كيف تعمل الدولة على تقليل المقبولين بالجامعات كل عام بسبب الشكوى من بطالة خريجي الجامعات، وفي نفس الوقت تشجع ظهور جامعات خاصة وتعليم مفتوح، يقدم للسوق آلاف من الطلاب كل عام، ويخلص إلى أن الدعوة إلى إلغاء المجانية، تنطوي على أهداف أيديولوجية خفية، تؤدي إلى قصر التعليم الجامعي على النخبة وتحقيق أرباح طائلة للطبقات الغنية، وهو في النهاية مساس بالأمن القومي للمجتمع. (علي، ١٩٩٣م، ٣٣-٣٦).

ويشير " الخويت" إلى أن البطالة مشكلة لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، وبالتالي فهي ليست مشكلة تعليمية بحتة، بمعنى أن النظام التعليمي لا يعمل بمفرده في المجتمع، وإنما يرتبط بجميع مؤسسات المجتمع التي فشلت في التخطيط للمواءمة بين أعداد الخريجين ونوعياتهم وفرص العمل المتاحة. (الخويت، ١٩٩٣م، ١٣٣-١٦٤).

ويشير " داود" إلى أن التعليم الجامعي ينبغي أن ينظر له على أنه استثمار في رأس المال البشري، له مردود وعائد يفوق في أحوال كثيرة العائد من الصناعات التحويلية والثقيلة، وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن مجانية التعليم الجامعي الحكومي واضطلاع الدولة بمسئولية الانفاق عليه، لا تعد مكلفة لميزانية الدولة، فكلما زاد الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي كلما جنت الحكومة والمجتمع عوائد هذا التعليم في مستقبل يصبح فيه المجتمع أقدر على العطاء والإنتاج الذي يزيد من الدخل القومي للدولة، الأمر الذي يؤكد ضرورة استمرار الدولة في الانفاق على التعليم الجامعي (داود، ١٩٩٣م، ٣٩-٦٧).

كما تؤكد دراسة " البحيري" أن هناك حاجة إلى توفير مزيد من الموارد للتعليم الجامعي، مع استثمار هذه الموارد أفضل استثمار ممكن، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق الذي لا يعني المساس بالمجانية أو الحد من الإنفاق أو تقليله، وإنما يعني حسن التدبير وتجنب الإسراف لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن من خلال التوجيه الرشيد للاعتمادات المالية، وحسن استخدامها في البرامج المختارة، ومن ثم توجيه النفقات المالية لتحقيق الأهداف التعليمية بأقصى كفاية ممكنة (البحيري، ٢٠٠٢م، ١٣).

كما يؤكد " عمار" أن تقليل النفقات وإلغاء المجانية ليس حلاً ولن يعالج القصور في ميزانيات التعليم، بينما تخليص الميزانية من النفقات غير الضرورية واللجوء للمحاسبية من الأمور الهامة والمساعدة على استثمار الموارد، بل ويشير إلى أن قصور الموارد ليست العامل الرئيسي في تردي نوعية التعليم الجامعي، وفي ذات الوقت لا يمكن الادعاء بعدم وجود حاجة إلى المزيد من الموارد، كما أن هناك حاجة ماسة لترشيد الإنفاق، حتى يمكن استثمار الأموال بأفضل ما يمكن. (عمار، ١٩٩٥م، ٤٥-٥٣).

بالرغم من أهمية التمويل الحكومي وضرورته التي تقرها العديد من الدراسات والبحوث والتي يؤيدها أصحاب أو أنصار مجانية التعليم الجامعي، إلا أن هناك دراسات عديدة تشير

إلى أزمة حقيقية تواجهها الجامعات في معظم الدول العربية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، أهم أسبابها نقص الموارد المالية، وانخفاض التمويل الحكومي مقارنة بالاحتياجات المتزايدة والتوسعات المستمرة.

حيث تؤكد دراسة (رحمة، ٢٠٠٠، ٣٧-٣٨) أن هناك تراجع في كفاية تمويل التعليم الجامعي، نظرا لإعتماد الجامعات على الحكومات في الانفاق بشكل رئيسي، في الوقت الذي زادت فيه أعباء الحكومات مما دفعها إلى زيادة مبالغ الانفاق على التعليم الجامعي بنسب أقل من إحتياجات التوسع والتطوير، وكذلك زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي بشكل مستمر مما تطلب زيادة كبيرة في الانفاق فاقت قدرة الدولة على توفيرها، والتضخم وارتفاع الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري، مما أدى إلى حاجة الجامعات إلى مبالغ مادية إضافية، فضلا عن مشروعات تطوير التعليم الجامعي وما تتطلبه من رصد ميزانيات اضافية، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي وتحسين نوعيته، والانفتاح على القطاع الخاص وإشراكه في تحمل المسئولية.

وهو ما تؤكده دراسة (حماد والبشير) التي توصلت إلى ظهور اتجاه عام ينحو منحي تقليص إسهام الحكومات في الانفاق على الجامعات الحكومية، وهو ما تطلب البحث عن مصادر تمويل جديدة منها التوسع في التعليم الجامعي الخاص، وتشجيع الجامعات الخاصة على النمو لاستيعاب أعداد أكبر من الطلاب، وذلك بهدف تخفيف ضغوط القبول على الجامعات الحكومية ومن ثم تخفيف ضغط النفقات الحكومية. (حماد، والبشير، ٢٠٠٠م، ٥٩٢-٦٢٩).

وتشير دراسة (السيديه و باطويح) إلى أن المشكلة الجوهرية في مجانية التعليم الجامعي الحكومي تكمن في مدى قدرة الجامعات على الاستمرار والنمو ومواكبة مشروعات التطور العلمي والتقني، إذا استمرت تعمل في ظل الميزانيات الحكومية على ضعفها وعدم كفايتها، ويعرض الباحثان في هذه الدراسة مجموعة من التحديات الكمية والنوعية التي تقود إلى ضرورة إعادة النظر في مجانية التعليم الجامعي، واستحداث مصادر تمويل جديدة لدعم المجانية، و تسهم في رفع أداء الجامعات الحكومية والارتقاء بمستواها وضمان جودتها (السيدية و باطويح، ٢٠٠٢م، ٤٣٦-٤٥٠).

ويرى أنصار المجانية أن الدعوة إلى إنشاء جامعات خاصة، واعتبار التعليم مشروعاً اقتصادياً، بأنها دعوة لرسملة كل شئ، نظراً لأن هناك ارتباط واضح بين الجامعات الخاصة والاقتصاد الحر الذي يهدف إلى تقليص دور الدولة في تعليم الأفراد، والتحول التدريجي لرفع يد الدولة عن التعليم الجامعي، وتحويل كل ما هو عام إلى القطاع الخاص استجابة لقوانين اقتصاد السوق (هلال، ١٩٩٣م، ٦٩-١٤٩).

وهكذا يسوق أنصار المجانية حججاً ومبررات قوية، انطلاقاً من رؤية اجتماعية تقوم على فهم أكثر عمقاً لوظيفة ودور التعليم الجامعي في تحقيق المساواة والعدالة داخل المجتمع، وبالرغم من وجاهة مبررات أنصار المجانية إلا أن الوضع الاقتصادي الراهن وحال الجامعات الحكومية المصرية وما تعانيه من أزمات متلاحقة، سببها الرئيسي عدم كفاية الانفاق الحكومي، يفرض على أنصار المجانية إعادة النظر في كفاية المخصصات المالية المقدمة للجامعات والآثار المترتبة عليها، ومن ثم طرح حلول عملية وعلمية تتضمن مصادر دعم جديدة للمجانية والانفاق الحكومي على التعليم الجامعي.

فالتعليم الجامعي المصري يواجه جملة من التحديات أهمها عدم كفاية التمويل الحكومي، وتتضارب الاتجاهات في المجتمع المصري في البحث عن حلول للانفاق على التعليم الجامعي، الذي انخفضت جودته في فترة من أصعب الفترات حيث الأزمة الاقتصادية والتضخم والديون الخارجية، لذا تعالت أصوات تطالب بإنشاء جامعات خاصة، وإعادة النظر في مجانية التعليم، والعمل على ربط التعليم الجامعي بحاجات السوق، وهي دعاوى تعبر عن الإطار الفكري والأيديولوجي لأصحابها (بدران، ١٩٩٢م، ١٦).

ومن هنا نبع احساس الباحث بضرورة دراسة موضوع مجانية التعليم الجامعي باعتباره ضرورة حياة وأمن قومي ينبغي أن تتكفل بها الدولة، ونظرا لأن التعليم الجامعي الحكومي في مصر في ذات الوقت يعاني من أزمة حقيقية تبدت فيما آل إليه واقع التعليم الجامعي في مصر، وتدني مستوى جودة مخرجاته، وخروج الجامعات المصرية من التصنيفات العالمية، وهي ترجع إلى حاجة هذه الجامعات الحكومية إلى مزيد من الإنفاق الذي تعجز الدولة عن توفيره، الأمر الذي يتطلب دعم مجانية التعليم الجامعي بتوفير مصادر تمويل

مساعدة يمكن أن تسهم في توفير تعليم جامعي ذو نوعية جيدة لأبناء المجتمع المصري.
وفى ضوء ما تقدم يحاول البحث الحالي الاجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما مبررات استمرار مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ؟
٢- ما مدى تحقيق المجانية لمتطلبات جودة التعليم الجامعي الحكومي في مصر ؟
٣- ما التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ؟

أهداف البحث: هدف البحث الحالي إلى:

١- التعرف على المبررات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للاستمرار في مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر.
٢- التعرف على مدى التزام الحكومة المصرية بمجانية التعليم الجامعي والالتزام بالمحافظة على تقديم مستوى تعليمي جامعي جيد للجميع.
٣- التعرف على جدلية المجانية والجودة في مجال التعليم الجامعي، وما إذا كانت هناك علاقة بين المجانية ومستوى جودة التعليم الجامعي الحكومي في مصر.
٤- التوصل إلى تصور اجرائي مقترح يدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي لضمان جودته.

حدود البحث: يقتصر مجال هذا البحث على دراسة وتحليل العلاقة بين مجانية التعليم الجامعي وجودته، وطرق دعم مجانية التعليم الجامعي، لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج، وتم تطبيق أداة الدراسة في الفترة الواقعة بين٢٠ يناير ٢٠١٩ حتى ١٠ فبراير ٢٠١٩م.

منهج البحث: يُستخدم في البحث الحالي "المنهج الوصفي التحليلي" لوصف مجانية التعليم الجامعي كما تبدو من خلال فلسفة وأهداف وواقع التعليم الجامعي المصري، وتحليل الرؤى والاتجاهات المؤيدة لمجانية التعليم الجامعي وتلك الرافضة أو التي تطالب بترشيد هذه المجانية والبحث عن مصادر أخرى تدعم المجانية وتضمن جودة التعليم الجامعي الحكومي.

مصطلحات البحث: تبنى الباحث التعريفات الإجرائية الآتية:

مجانية التعليم الجامعي: هو اتاحة التعليم الجامعي الحكومي في مصر بالمجان لجميع أبناء المجتمع، وتتكفل الدولة بالصرف عليه والوفاء بحاجاته المختلفة طبقا للمادة ١٩ لسنة (٢٠١٤) في الدستور المصري .

دعم مجانية التعليم الجامعي: يقصد بها ايجاد مصادر دعم اضافية مادية وغير مادية لتعزيز مجانية التعليم الجامعي، وتسهم في تقديم تعليم جامعي ذو نوعية جيدة لجميع أبناء المجتمع المصري.

الطريقة والاجراءات:

هدف البحث الميداني: هو التعرف على مبررات مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر، وعلاقة التعليم الجامعي الحكومي في ظل المجانية بالجودة، ومدى الحاجة إلى مصادر دعم للمجانية للوفاء بحاجات التعليم الجامعي المتزايدة وتحسين نوعيته.

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من (٩٠٩) عضو هيئة تدريس (مدرس ، وأستاذ مساعد، وأستاذ) بكليات جامعة سوهاج (كلية التربية، وكلية الآداب ، وكلية العلوم، وكلية الآثار، وكلية الطب، وكلية الطب البيطري، وكلية التمريض، وكلية التعليم الصناعي، وكلية الهندسة ، وكلية التجارة، وكلية الحقوق، وكلية الألسن، وكلية التربية الرياضية، وكلية الزراعة، وكلية الصيدلة).

عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية طبقية من أعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة سوهاج، عددهم (٢٠٠) عضو هيئة تدريس بنسبة ٢٢% تقريبا من المجتمع الأصلي.

أداة البحث: قام الباحث بالاعتماد على الأدب النظري، والدراسات السابقة ببناء استبانة "مجانية التعليم الجامعي الحكومي"، والتي تكونت في صورتها النهائية من (٢١) فقرة موزعة على ثلاثة محاور هي (١) مجانية التعليم الجامعي الحكومي : الضرورة والمبررات، (٢) المجانية وجودة التعليم الجامعي الحكومي، (٣) دعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي ، وعرض الباحث الاستبانة في صورتها الأولية والمكونة من (٢٧) فقرة على عدد من ذوي الاختصاص في مجال التربية وعلم النفس، الذين أوضحوا أن بعض الفقرات لا تنتمي إلى المحاور، كما أشاروا إلى تعديل صياغة بعض الفقرات، وفي ضوء الملاحظات الواردة تم حذف (٦) فقرات، حيث أجمع أكثر من ٧٥ % على عدم مناسبتها، وأجرى الباحث التعديلات المطلوبة وفقا لأراء المحكمين.

ثبات الأداة: تم حساب ثبات الأداة بعد تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة (١٥) عضو هيئة تدريس باستخدام برنامج SPSS، حيث تم حساب قيمة Cronbach's Alpha وكانت ٠.٨١ % تقريبا، وهو ثبات مناسب.

المعالجة الإحصائية: تضمنت استبانة " مجانية التعليم الجامعي الحكومي" ثلاثة محاور ويندرج تحت المحور الأول ثمانية فقرات، بينما يندرج تحت المحور الثاني ستة فقرات، وتحت المحور الثالث سبعة فقرات، وطبقت على عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس، الذين أجابوا عليها وفقا لمقياس ليكارت الخماسي، وقد أرسلت لهم الاستبانة الكترونيا، وتمت المعالجة إحصائيا باستخدام برنامج SPSS، وقد استُخدمت بعض العمليات الإحصائية كالمتوسطات، والانحرافات المعيارية.

عرض ومناقشة النتائج:

للإجابة عن أسئلة البحث تم حساب المتوسط والانحراف المعياري لاستجابات عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس على محاور الاستبانة، وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (١)

يبين متوسط استجابة عينة أعضاء هيئة التدريس على محاور الاستبانة مرتبة تنازليا

المحور	المتوسط	الانحراف المعياري
(١) مجانية التعليم الجامعي الحكومي : الضرورة والمبررات	4.41	0.654
(٢) المجانية وجودة التعليم الجامعي الحكومي.	4.22	0.498
(٣) دعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي.	4.20	0.405

يلاحظ من الجدول السابق أن عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس وافقت على جميع المحاور بمتوسط استجابة تقع في مستوى موافق بدرجة كبيرة، وهي تعكس وعي أعضاء هيئة التدريس في جامعة سوهاج بأهمية مجانية التعليم الجامعي، وبآثار المجانية على جودة التعليم الجامعي، وضرورة تقديم دعم كاف للتعليم الجامعي الحكومي للوفاء بمتطلبات توفير تعليم جامعي جيد للجميع.

للإجابة عن السؤال الأول:" ما مبررات استمرار مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر؟"، تم حساب المتوسط والانحراف المعياري لاستجابات عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس على محور "مجانية التعليم الجامعي الحكومي: الضرورة والمبررات"، والنتائج كما يأتي:

جدول (٢) متوسط استجابة عينة أعضاء هيئة التدريس على المحور الأول مرتبة تنازليا

م	العبارة	المتوسط
٣	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ضرورة حياة وأمن قومي يحافظ على استقرار المجتمع.	4.27
٢	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ضرورة تربوية لتحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع.	4.20
٤	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ضرورة لإعداد رأس المال البشري في المجتمع.	4.13
٧	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ضرورة لرفد سوق العمل بحاجاته من القوى العاملة.	4.12
٥	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ضرورة مجتمعية لتحقيق حراك اجتماعي يقلل من التمايز بين أبناء المجتمع.	4.08
١	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر حق يكفله الدستور ولا ينبغي المساس بها أو إلغائها.	4.02
٨	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ضرورة للمحافظة على حق تعليم الطبقات الفقيرة في المجتمع.	4.01
٦	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر ضرورة لإيجاد مجتمع ديمقراطي يدرك أفراده ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.	3.79

يلاحظ من الجدول السابق أن العبارتين رقم (٢ و٣) حازتا على نسبة موافقة كبيرة جدا، وباقي عبارات المحور حازت على نسب موافقة كبيرة، وهو يعكس ادراك عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس لضرورة مجانية التعليم الجامعي الحكومي من الناحية التربوية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتتفق نتائج هذا المحور مع ما توصلت له دراسة ".

وللإجابة عن السؤال الثاني:"ما مدى تحقيق المجانية لمتطلبات جودة التعليم الجامعي الحكومي في مصر؟"تم حساب المتوسط والانحراف المعياري لاستجابات عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس على محور" المجانية وجودة التعليم الجامعي الحكومي "، وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (٣) متوسط استجابة عينة أعضاء هيئة التدريس على المحور الثاني مرتبة تنازليا

م	العبارة	المتوسط
٦	المجانية وحق التعليم الجامعي للجميع وحده غير كاف وإنما لابد من إتاحة التعليم الجامعي الجيد للجميع.	4.29
١	الانفاق الحكومي على الجامعات المصرية في ظل المجانية غير كاف مما أثر على تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي.	4.22
٢	مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر لم تفي بمتطلبات الأعداد المتزايدة من المتعلمين في الجامعات الحكومية.	4.20
٤	الانفاق الحكومي على الجامعات المصرية في ظل المجانية لم يحقق المعايير الدولية في توفير البنية التحتية من المباني والمرافق والتجهيزات والمعامل .	4.18
٥	الانفاق الحكومي على الجامعات المصرية في ظل المجانية لم يحقق لأستاذ الجامعة المكانة المرجوة ليؤدي بشكل جيد .	4.01
٣	توجد علاقة طردية بين الانفاق على التعليم الجامعي الحكومي وبين جودته، حيث تزاداد الجودة بزيادة الانفاق.	3.22

يلاحظ من الجدول السابق أن الفقرات (٦ و١ و٢) حازت على متوسط نسبة استجابة موافقة بدرجة كبيرة، حيث تشير الفقرة (١) إلى أن" الانفاق الحكومي على الجامعات المصرية في ظل المجانية غير كاف مما أثر على تدني جودة مخرجات التعليم الجامعي." وبالرغم من درجة الموافقة الكبيرة جدا على هذه الفقرة إلا أن هذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة " أبوكليلة،٢٠٠١" وهو عدم صحة الفرض القائل بأن مجانية التعليم تأتي على رأس العوامل التي تؤثر في خفض كفاية النظام التعليمي، حيث احتل هذا الفرض المركز الخامس، وهو يعني أن مجانية التعليم ليست المسئول الأول عن خفض جودة التعليم.

وحازت الفقرتان (٤ و ٥) على نسبة موافقة كبيرة، بينما جاءت الفقرة " توجد علاقة طردية بين الانفاق على التعليم الجامعي الحكومي وبين جودته، حيث تزاداد الجودة بزيادة الانفاق" بنسبة موافقة متوسطة، وهي تشير إلى أن عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس غير متأكدة من العلاقة الطردية بين زيادة الانفاق على التعليم الجامعي وبين جودتة، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة " عابدين ،٢٠٠٠" والتي أكدت أن التعليم الجامعي الجيد لابد له من موارد كافية.

للإجابة عن السؤال الثالث:" ما التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر؟" تم حساب المتوسط والانحراف المعياري لاستجابات عينة البحث من

أعضاء هيئة التدريس على محور " دعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي "، وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (٤) متوسط استجابة عينة أعضاء هيئة التدريس على الاستبانة مرتبة تنازليا

م	العبارة	المتوسط
٢	دعم المجانية بتحويل الجامعات المصرية إلى جامعات منتجة من خلال تسويق البحث العلمي والاستشارات والمشروعات العلمية في خدمة المجتمع.	4.33
١	عدم كفاية الانفاق على التعليم الجامعي الحكومي في مصر يتطلب وضع خطة مالية لتقليل الهدرالمالي وضغط مستويات الانفاق في الجامعات.	4.28
٤	تحسين البنية التحتية للجامعات الحكومية المصرية من مباني ومرافق وأجهزة وتقنيات من خلال الصناديق الخاصة في الجامعات.	4.04
٧	اصلاح التعليم الجامعي الحكومي في مصر من خلال إعادة النظر في المجانية بزيادة الانفاق الحكومي ليلبي متطلبات التعليم الجيد في الجامعات.	4.01
٥	دعم الجامعات الحكومية المصرية من خلال أموال الأوقاف والزكاة والتبرعات.	3.97
٣	دعم المجانية بتحويل الوحدات الزراعية والتقنية والصناعية في الجامعات المصرية الحكومية إلى وحدات انتاجية مربحة.	3.94
٦	انشاء الجامعات المفتوحة للتخفيف من الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي الحكومي.	3.07

يلاحظ من الجدول السابق أن الفقرتين (٢ و١)حازتا على موافقة بنسبة متوسط استجابة كبيرة جدا، وباقي الفقرات حازت على نسبة موافقة كبيرة، ما عدا الفقرة (٦) " انشاء الجامعات المفتوحة للتخفيف من الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي الحكومي." حازت على نسبة موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس لا ترى أن التوسع في الجامعات المفتوحة يمثل حل لمشكلة تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي الكومي، نظرا لأنه تعليم ويفتقر إلى حضور الطلاب في قاعات الدرس الحقيقية.

التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي وضمان جودته :

استند إعداد هذا التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي وضمان جودته في المجتمع المصري على الأدب النظري وما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج، ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المؤشرات التي جعلت الحكومة المصرية غير قادرة وحدها على تحمل أعباء التعليم الجامعي، وأهم هذه المؤشرات ما يأتي:

١. الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي الحكومي في مصر.
٢. التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للعملة في مصر.
٣. انخفاض نوعية مخرجات التعليم الجامعي في مصر.
٤. التقدم التكنولوجي وحاجة الجامعات المصرية لزيادة الإنفاق لمواكبة التقنيات المعاصرة.
٥. زيادة الموارد المطلوبة للبحوث والتوسع في الدراسات العليا بالجامعات المصرية.
٦. ضعف المواءمة بين جودة مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل المتغيرة بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي.
٧. التوسع الكمي الهائل في التعليم الجامعي دون أن يقابله مخصصات مالية تحافظ على جودته.
٨. عجز مصادر التمويل الحكومية عن مواجهة متطلبات التعليم الجامعي المتزايدة.
٩. الاستخدام غير الفعال ووجود هدر وعدم استثمار للموارد في الجامعات المصرية.
١٠. ارتفاع تكلفة الطالب في التعليم الجامعي في مصر مع أنخفاض قيمة الجنيه المصري.

في ضوء هذه المؤشرات بات واضحاً أن هناك حاجة ماسة للبحث عن مصادر إضافية لدعم الانفاق الحكومي المجاني للتعليم الجامعي، ويكاد يكون هناك إجماع بين كافة الأدبيات العربية والأجنبية و نتائج الدراسة الميدانية التي تم عرضها،- بالرغم من تباين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، بل والتوجهات في دعم وتمويل التعليم الجامعي-، على ضرورة تنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي، حيث أخذت هذه المصادر عدد من الأشكال التي تؤكد دور كل من الدولة والأفراد والمؤسسات والجامعات في تمويل التعليم الجامعي، وفيما يأتي محاور هذا التصور:

المحور الأول: مسلمات التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي في مصر

استناداً إلى ما سبق تأتي أهمية وضع تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي المصري، وهو تصور يأخذ في اعتباره مجموعة من المسلمات هي:

١. دعم الدولة للتعليم الجامعي ضرورة وحق دستوري لا يمكن التخلي عنه.
٢. المجتمع المصري يمر بأزمة اقتصادية لها أبلغ الأثر على توفير المخصصات المالية اللازمة للجامعات المصرية.

٣. هناك أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية حاكمة لتوجهات الأفراد في المجتمع المصري.
٤. التمويل الإضافي للتعليم الجامعي المصري ليس بديلاً عن المجانية أو التمويل الحكومي.
٥. واقع النمو السكاني وآثاره الحالية والمستقبلية على التعليم الجامعي المصري.
٦. أهمية الاستخدام الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة في التعليم الجامعي المصري.
٧. الاتجاه المتزايد نحو خصخصة التعليم الجامعي في المجتمع المصري.

في ضوء هذه المسلمات يتبنى الباحث في التصور المقترح التمويل المختلط باعتباره الصيغة الملائمة لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر، والتي تنطلق من الوعي بظروف المجتمع المصري الحاضرة، وتستشرف التحديات المستقبلية.

المحور الثاني: أبعاد التصور المقترح لدعم التمويل الجامعي في مصر

نظراً لما تعانيه الجامعات المصرية من مشكلات بعضها يتعلق بنقص الميزانيات، وبعضها الآخر يتعلق بالهدر وعدم استثمار الموارد المتاحة بأفضل ما يمكن، فإن التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الجامعي، يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة هي: (أولا) تنويع مصادر دعم مجانية التعليم الجامعي المصري. (ثانيا) ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي المصري. (ثالثا) اعتماد طرق غير مباشرة لدعم مجانية التعليم الجامعي في مصر.

(أولا) تنويع مصادر دعم مجانية التعليم الجامعي المصري.

إن التزام الحكومة المصرية بمجانية التعليم الجامعي هو التزام قانوني ودستوري، ونظرا لأن جودة التعليم الجامعي تعتمد بشكل أساسي على مستوى الانفاق الحكومي وهو بطبيعة الحال غير كاف، لذا كان من الضروري البحث عن مصادر تمويل جديدة يمكن أن تسهم بفاعلية في تحقيق أهداف الجامعات المصرية وإحراز النمو والتقدم المنشود، وفيما يأتي أهم هذه المصادر.

١ - **التمويل الذاتي لدعم مجانية التعليم الجامعي:** لم يعد من المقبول أن تقف الجامعات المصرية في مطلع القرن الحادي والعشرين مكتوفة الأيدي أمام تحديات انخفاض جودة التعليم الجامعي، وأمام التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المجتمع المصري، وتنعكس بدورها على التعليم الجامعي، الأمر الذي يتطلب أن تقوم الجامعات بدور قيادي،

يتمثل في البحث عن موارد مالية خارج نطاق الموازنة الحكومية، لتسهم بفاعلية في تعزيز موازنتها السنوية، ومن بين هذه الموارد المالية ما يأتي:

- الجامعات المنتجة: إن التوجه السابق يتطلب أن تخطط الجامعات المصرية لتصبح جامعات منتجة، فضلاً عن قيامها بأدوارها الأساسية، حيث يربط نموذج الجامعة المنتجة التعليم الجامعي بالمجتمع، ويستجيب استجابة واضحة للواقع الاقتصادي الذي يعيشه المجتمع المصري، بل ويقلل من القيود التي تضعها الدولة على الجامعات، وتؤمن لنفسها قدراً من الحرية الأكاديمية بما يتيح لها تنفيذ أهدافها وتحسين أداء مخرجاتها، وذلك من خلال الترابط الوثيق بين خدمة المجتمع والبحث العلمي.

وعليه فإن الجامعات المصرية مطالبة بتحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية وخاصة الوحدات الزراعية والتقنية والصناعية، على أن تظل هذه الوحدات تؤدي دورها التعليمي والبحثي، مع مراعاة عدم السعي لتمويل الجامعات بأسلوب الصفقات التجارية التي تقوم على المقاولات والمضاربات والمتاجرة، وإنما تعمل الجامعات على تحقيق موارد مالية إضافية من خلال انفتاحها على المجتمع وتقديم خدماتها له من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج.

إن التركيز على الجامعة المنتجة يمثل مدخلاً هاماً لتوفير موارد مالية إضافية للجامعات المصرية، وهو لا يلغي ولا يقلل من شأن الأهداف الأخرى للجامعة، فالجامعة المنتجة هي الجامعة التي تنتج معارف وتطبقها، وهي الجامعة التي تستثمر مزارعها وورشها وأجهزتها وتجني من ذلك كثيراً من الفوائد منها ما يسهم في تحسين العملية التعليمية، بربط النظرية بالتطبيق، ومنها ما يوفر للجامعات عائداً مادياً يوجه لمزيد من التوسع في مراكز الإنتاج، وهذا وذاك يخدم في النهاية الجامعات الحكومية والمجتمع المصري في آن واحد.

هذه الأنشطة والبرامج إذا تبنتها الجامعات المصرية، من شأنها أن تغير من دورها التقليدي، وتعزز أهدافها الأساسية، هذا فضلاً عن تحقيق عوائد مالية، تسهم في تقليل الأعباء على الميزانية الحكومية العامة للدولة، وتدعم الجامعات لتحقيق وتفعيل أدوارها المختلفة، وفيما يلي هذه الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تتبناها الجامعات المصرية لتصبح جامعات منتجة وهي:

- استثمار أملاك الجامعات: يمكن للجامعات المصرية أن تحصل على إيرادات مادية إضافية عن طريق استثمار أملاكها سواء كانت مطاعم أو مساكن أو مزارع أو مستشفيات جامعية أو عقارات، الأمر الذي يتطلب إدارة للأملاك تعمل على استثمارها حسب متطلبات السوق، هذا فضلاً عن استثمار الأجهزة والمعدات لإنجاز أعمال مختلفة لحساب الغير، كاستخدام ورش الجامعة وتأجير بعض الممتلكات كالنوادي والمطاعم وغيره.

- تقديم خدمات استشارية: أصبح من الضروري على الجامعات المصرية أن تتوسع في إنشاء المكاتب الاستشارية وفق قانون الجامعات، بحيث تقوم هذه المكاتب بتقديم المشورة الفنية والخبرة إلى دوائر الدولة والمؤسسات الإنتاجية المختلفة والقطاع الخاص، وفق عقود تبرم بين هذه المكاتب والجهات الأخرى، تحدد التزامات كل طرف طبقاً لما هو متعارف عليه في بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية.

ويمكن لهذه المكاتب أو المراكز الاستشارية أن تستعين بإمكانات الجامعة المادية والبشرية لتسيير أمورها، بما لا يتعارض مع سير التدريس، وبالتنسيق مع الأقسام العلمية المختلفة، ويسهم هذا التوجه في توفير موارد مالية للجامعات من ناحية، وتوقف قطاعات المجتمع المختلفة عن طلب الاستشارات من الخارج وهي مكلفة للغاية من ناحية أخرى.

ويتطلب هذا التوجه أن تكون المكاتب الاستشارية بالجامعات المصرية على أعلى مستوى من الخبرة العلمية المتميزة في مختلف المجالات، والتي تضاهي الخبرات الأجنبية إن لم تكن أفضل منها، هذا هو المدخل الأساسي لبقاء هذه المكاتب الاستشارية وفاعليتها في المجتمع، لذا يجب أن تهتم الجامعات بهذه المكاتب الاستشارية بحيث توفر لها خبراء في المجالات المختلفة، يملكوا القدرة على تقديم الخدمات الاستشارية على أعلى مستوى من الأداء والجودة، التي تفوق في قيمتها ما تقدمه المكاتب الاستشارية الأجنبية.

- توجيه البحوث لخدمة قطاعات المجتمع: البحوث العلمية في الجامعات المصرية ثروة ضائعة، حيث اختزلت أهدافها إلى مجرد الحصول على درجة علمية أو الترقية، فضلاً عن أنها غير موجهة، فالبحوث العلمية يتم اختيارها وفق رؤية الباحث نفسه وحسب خبرته الذاتية، ووفق ما يتوفر له من امكانات، كما لا توجد آليات واضحة لتقييم نتائج هذه الأبحاث ومعرفة مدى تلبيتها لاحتياجات السوق، أو ملاءمتها للتطور التقني والعلمي، وهو ما يضعف

الروابط بين البحوث العلمية وقطاعات الإنتاج في المجتمع، وتظل هذه البحوث حبيسة الأدراج والمجلدات.

وعليه يجب أن تعيد الجامعات المصرية النظر في عملية البحث العلمي برمتها وتحدد أهدافها وطرقها وأساليبها ودورها في المجتمع، بل ولا بد من التنسيق بين الجامعات والكليات والتخصصات المختلفة لتفادى عمليات التكرار، على أن توجه البحوث العلمية لخدمة قطاعات العمل والإنتاج في المجتمع.

وعليه فإن الجامعات الحكومية المصرية مطالبة بوضع خطط استراتيجية توجه من خلالها البحوث العلمية في الجامعات لخدمة قطاعات الإنتاج، وذلك من خلال إجراء البحوث والمشروعات المشتركة التي تخدم مباشرة هذه القطاعات الإنتاجية، وفق عقود تبرم بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، تدر على الجامعات موارد مالية إضافية تسهم في تمويل مجالات البحث العلمي ودعم ميزانية الجامعات.

إن تسويق البحوث العلمية وجعلها سلعة ضرورية في المجتمع المصري، تتنافس عليها قطاعات الإنتاج المختلفة، مهمة أساسية للجامعات المصرية في الوقت الراهن، لأنها في أمس الحاجة إلى أموال إضافية والبحث العلمي يمكن أن يكون مصدراً واسعاً ومستمراً لدعم ميزانية الجامعات المصرية، هذا فضلاً عما يحققه هذا التوجه من إعطاء قيمة أكبر للجامعات، وإحساس الباحثين بدورهم في المجتمع والربط الوثيق بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.

كما أصبحت الجامعات المصرية اليوم مطالبة بإنشاء مراكز بحثية على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة، بحيث تقوم هذه المراكز بإجراء البحوث والدراسات بكفاءة عالية، الأمر الذي يتطلب أن يتوفر على خدمة هذه المراكز والعمل فيها نخبة من خيرة الباحثين والخبراء في المجتمع المصري، كما ينبغي أن تعمل هذه المراكز مع قطاعات المجتمع الإنتاجية، بحيث تضطلع قطاعات الإنتاج بالإنفاق على البحث العلمي وتمويله، وتسهم الجامعات في توفير الباحثين والخبراء في مختلف المجالات، على أن تستفيد القطاعات الإنتاجية من نتائج هذه البحوث في عمليات تطوير وتحسين الإنتاجية.

- صناديق الاستثمار الجامعية: يمثل مدخل هام لتوفير موارد مالية إضافية للجامعات المصرية، حيث يخصص مبلغ معين من الموازنة السنوية ليوضع في صندوق يطلق عليه

"صندوق الاستثمار" كما أن الحكومة يمكن أن تدعم هذا الصندوق بمبالغ من أرباح البنك المركزي سنوياً، هذا فضلاً عن إمكانية دعم البنوك التجارية لهذا الصندوق بمبالغ من أرباحها السنوية، بالإضافة إلى التبرعات، فيتجمع رأس مال في الصندوق يمكن استثماره عن طريق شراء وبيع السندات والأسهم، التي يتم تداولها في السوق، وكذلك شراء الأراضي والعقارات وإنشاء الجمعيات التجارية وتأجيرها، وغير ذلك من مجالات الاستثمار المعروفة، وهي تجربة رائدة لو تم تطبيقها في المجتمع المصري يمكن أن تحقق عوائد مجزية تدعم الجامعات الحكومية المصرية.

٢ - **مساهمة المؤسسات والشركات والبنوك لدعم مجانية التعليم الجامعي:** إن الارتقاء بمستوى أداء الجامعات المصرية، رهن بتوفير التمويل اللازم لها، وتعد مساهمة المؤسسات والشركات والبنوك في تمويل الجامعات الحكومية ضرورة لا غنى عنها في الوقت الراهن، وذلك مقابل فوائد تحصل عليها هذه الشركات والمؤسسات والبنوك من الدولة والجامعات، فالدولة تقدم تيسيرات وتسهيلات ائتمانية وفترات حماية وإعفاء ضريبي، أما الجامعات فتقدم لهذه الشركات والمؤسسات والبنوك رأس المال البشري وهم خريجو هذه الجامعات، فتنتفع بعلمهم وبحوثهم وخبراتهم.

لذا بات واضحاً أنه من الضروري أن يكون لهذه المؤسسات والشركات والبنوك دوراً فاعلاً في تمويل الجامعات الحكومية المصرية، ولا يتم ذلك بصورة عشوائية، وإنما يجب أن يكون هناك قوانين ملزمة ولوائح منظمة، لتخصيص جزء من أرباح هذه المؤسسات لدعم الجامعات المصرية، وليكن ذلك من خلال "صندوق التعليم الجامعي المصري" وبذلك يصبح هناك صندوق دعم للتعليم الجامعي يضاف إلى التمويل الحكومي.

٣ - **مساهمة التمويل الشعبي لدعم مجانية التعليم الجامعي :** تعد المشاركة الشعبية من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي على مستوى العالم، أما على مستوى المجتمع المصري فهي محدودة للغاية، بالرغم من أن أول جامعة عربية نشأت في مصر نشأة أهلية بتمويل الشعب، وكانت أهدافها ليست ربحية كما هو الحال في الجامعات الخاصة، وإنما هدفت إلى خدمة المجتمع المصري والارتقاء بمستوى أفراده، والآن الجامعات المصرية في أمس الحاجة إلى الدعم الشعبي، والمشاركة في تحمل جزء من نفقات التعليم الجامعي من خلال ما يقدمه من تبرعات وهبات وأوقاف وخاصة من المقتدرين ورجال الأعمال.

وهو ما يتطلب رفع وعي الأفراد في المجتمع المصري بأهمية التعليم الجامعي الحكومي وبما يعانيه من نقص في الأموال أدى إلى تدني جودته وانخفاض نوعية خريجيه، وإخفاق في تحقيق أهدافه، وهو ما ينعكس سلباً على المجتمع المصري، الذي ظهرت عليه مؤشرات التردي في العديد من مجالات الحياة، ورفع وعي الانسان المصري بالعلاقة الطردية بين انهيار التعليم الجامعي وانهيار المجتمع، ومن ثم ضرورة المشاركة الشعبية في دعم وتمويل التعليم الجامعي من أجل تحقيق مستوى أفضل من متطلبات الحياة، والسير قدما في طريق التقدم والرقي.

ويعتمد التمويل الشعبي على الأثرياء وأصحاب الأوقاف والهبات، ومن خريجي الجامعات الذين يحتلون مواقع كبرى داخل المجتمع وخارجه، وهو يستند إلى قناعات دينية وأخلاقية، ويمثل التمويل الشعبي أ حد مصادر التمويل الهامة التي يمكن أن تدعم الجامعات المصرية إذا ما أحسن استثماره والإعلام عنه.

ثانياً: ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي الحكومي في مصر

إن مشكلة عدم كفاية المخصصات المالية المرصودة للتعليم الجامعي الحكومي في مصر، يمكن حلها ليس فقط من خلال البحث عن مصادر تمويل إضافية تدعم مجانية التعليم الجامعي، وإنما كذلك عن طريق ترشيد الإنفاق والاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة في الجامعات الحكومية، بهدف تقليل هدر الموارد المختلفة التي تؤثر على كفاءة وجودة الجامعات المصرية.

ويعد ترشيد الإنفاق من الأهمية بمكان لأنه يسهم في دعم مجانية التعليم الجامعي، وتأتي الدعوة ماسة لترشيد الإنفاق من منطلق أن التعليم الجامعي موارده محدودة، وحاجاته متعددة، وله أهداف عامة تخدم جميع الأفراد بالمجتمع، لذا فإن السعي لاستثمار الموارد المتاحة للجامعات الحكومية أفضل استثمار ممكن هو ضرورة أخلاقية واجتماعية واقتصادية.ويعرف ترشيد الإنفاق Cost Reduction بأنه عملية يتم من خلالها خفض تكلفة الوحدة، وذلك من خلال ضغط مستويات الإنفاق، وضبط معدلات تزايده كي يتمشى مع موارد المؤسسة. (فؤاد، ١٩٩٧م، ص١١٦).

وعليه فإن الجامعات المصرية في حاجة ماسة إلى تقليل الهدر بصوره ومراحله المختلفة، من خلال الارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي، والاستثمار الأمثل للموارد، ومراعاة شروط الجودة الشاملة، واختيار القيادات بأفضل الطرق وأكثرها موضوعية، واستخدام أفضل طرق تقييم الأداء، لتحديد كفاءة العملية التعليمية ومستوى أداء الأفراد والجامعة بشكل عام.

(ثالثا) اعتماد طرق غير مباشرة لدعم مجانية التعليم الجامعي الحكومي في مصر:

من الأهمية بمكان إعتماد مدخل غير مباشر لتمويل التعليم الجامعي الحكومي في مصر، وذلك انطلاقاً من أن تمويل التعليم الجامعي الحكومي، لا يقتصر على التمويل المباشر المرتبط بالمجانية وإنما يتم بطرق متعددة، يأتي من بينها التمويل غير المباشر، وهو يتضمن أساليب وطرق يتم اتخاذها وتطبيقها، لتسهم في علاج بعض الأسباب التي أدت إلى أزمة تمويل التعليم الجامعي الحكومي، وبالتالي تخفف بشكل أو بآخر من هذه الأزمة، وفيما يأتي أهم هذه الطرق والأساليب.

- الجامعات الافتراضية: الجامعة الافتراضية هي مؤسسة أكاديمية، تهدف إلى تأمين أعلى مستويات التعليم الجامعي للطلاب، في أماكن إقامتهم، بواسطة الشبكة العنكبوتية العالمية (الإنترنت)، وذلك من خلال إنشاء بيئة إلكترونية تعليمية تعلمية متكاملة، تعتمد على شبكة متطورة. وتعد الجامعة الافتراضية مدخل غير مباشر لتمويل التعليم الجامعي الحكومي، وذلك لأنها تسهم في استيعاب جزء من الطلاب، وتخفيف الضغط على التعليم الجامعي الحكومي، ومن ثم تعالج مشكلة الطلب المتزايد على التعليم الجامعي، كما أنها تسهم في خفض كلفة الطالب الجامعي، ومن ثم تعالج مشكلة الإنفاق الحكومي المتزايد على التعليم الجامعي، هذا ولا تحتاج الجامعات الافتراضية إلى الاستثمارات الكبيرة في تشييد المباني وشراء الأراضي والتجهيزات وغيره.

والجامعة الافتراضية ليست بديلاً عن الجامعات الحكومية المصرية، وإنما هي مكملة لها، حيث تستعين الجامعة الافتراضية بالجامعات الحكومية في تقديم خدماتها، وذلك نظير عقود تبرم بين الطرفين لتقديم خدمات إلكترونية، وهو ما يزكي روح المنافسة بين الجامعات الحكومية، التي تعمل بشكل جاد على تطوير نفسها في المجال التقني.

وتوفر جامعات الهواء (الافتراضية) بيئة تعلم جديدة تدار الكترونياً، من خلال غرف ومكتبات ومناهج إلكترونية، تسهم في خلق مجتمع افتراضي للمعرفة والتواصل والحوار، وهو ما يوفر فرص متنوعة للإبداع والابتكار، هذا فضلاً عن ارتباط ما يدرسه الطلاب بسوق العمل وحاجته المستقبلية. وهي تجربة رائدة في الدول المتقدمة، والمجتمع المصري في حاجة لمثل هذه الجامعات التي يمكن أن تسهم في دعم مجانية التعليم الجامعي.

- الجامعات المفتوحة: يعد التعليم المفتوح أحد البدائل المطروحة للتخفيف من الطلب المتزايد على التعليم الجامعي الحكومي، حيث تستقبل الجامعات المفتوحة روادها من الطلاب، وتوفر لهم تعلم تكاملي متعدد الوسائط، يعتمد على التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال المسموعة والمرئية، والتفاعل مع الدارسين من خلال المرشدين الأكاديميين الذين ينتشرون في المراكز التابعة للجامعة المفتوحة في المناطق المختلفة.

وتشير الدراسات إلى أن معدل الكلفة السنوية للدارس بالجامعة المفتوحة، لا يتعدى ربع كلفة زميله في الجامعات الحكومية، وتصل إلى النصف إذا ما أخذ في الاعتبار معدل التسرب في الجامعات المفتوحة، الأمر الذي يؤكد دور الجامعات المفتوحة في خفض كلفة الطالب في التعليم الجامعي المفتوح، كلما زاد عدد المسجلين، حيث تتوزع الكلفة الثابتة على أكبر عدد من الطلاب.

كما أن كلفة إنشاء مؤسسات التعليم الجامعي المفتوح، تكون مرتفعة في البداية، إلا أنها مع مرور الوقت وزيادة عدد الطلاب، تصبح الكلفة المباشرة أقل من مثيلاتها في التعليم الجامعي الحكومي، الأمر الذي يؤكد دور وأهمية التعليم الجامعي المفتوح في خفض كلفة الطالب، ومن ثم تسهم بشكل غير مباشر في علاج العديد من مشكلات التعليم الجامعي الحكومي.

وبالرغم من هذا إلا أن تجربة التعليم الجامعي المفتوح في الدول العربية، ما تزال تجربة ناقصة، حيث لم يتم الإعداد لها بشكل جيد، على غرار ما هو موجود في الدول المتقدمة، فهي للطلاب الأقل من حيث المستوى العلمي، والربح هو الموجه الأساسي لقيام المشروع والمقررات ليست على المستوى المطلوب، وهي عبارة عن تعليم مواز للحصول على الدرجة الجامعية.

الأمر الذي يؤكد ضرورة إعادة النظر في التعليم الجامعي المفتوح، ودعمه مادياً ومعنوياً وإعلامياً، بحيث يجد إقبالاً من الطلاب في المجتمع المصري. وهو ما يمكن أن يسهم في علاج الكثير من مشكلات التعليم الجامعي الحكومي، ومن ثم يعود الاستثمار في هذا المشروع بعوائد أكبر بكثير من الأموال التي تصرف عليه ليصبح على غرار التعليم الجامعي المفتوح بالدول المتقدمة.

مما سبق يتبين أن دعم مجانية التعليم الجامعي ضرورة حياة وعامل استقرار للمجتمع المصري، لأن التعليم الجامعي الحكومي بواقعه الراهن يشير إلى تدني نوعيته وانخفاض مستوى خريجيه، وخروجه من المنافسة الدولية، و بمرور الزمن سوف تنخفض نوعيته بشكل أكبر، نظرا لزيادة الوعي بأهمية التعليم الجامعي وزيادة الطلب الاجتماعي عليه، الأمر الذي يتطلب علاج وفق خطة طويلة الأمد تقوم على تبني الدعم المشترك بين الدولة من ناحية والمجتمع والجامعات من ناحية أخرى، فيكون على الدولة زيادة مخصصات التعليم الجامعي بنسب تتوافق وزيادة الطلب الاجتماعي عليه، والتخطيط المصاحب للمسئولية لتقليل الهدر المالي في الجامعات الحكومية، وكذلك تعمل الجامعات نفسها على ايجاد مصادر دعم جديدة بالاشتراك مع المؤسسات الاجتماعية، التي يمكن أن تسهم بدور مهم في توفير مخصصات مالية تلبي حاجات التعليم الجامعي المتزايدة.

مراجع البحث:

انطوان حبيب رحمة (٢٠٠٠). كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها. **مجلة اتحاد الجامعات**. العدد المتخصص (٣)، عمان: الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.

ج.ب. أتكنسون (١٩٩٣). **اقتصاديات التربية**. ترجمة عبدالرحمن بن أحمد الصائغ. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جاك ديلور (١٩٩٧). **التعلم ذلك الكنز الكامن**. ترجمة جابر عبدالحميد جابر. القاهرة: دار النهضة العربية.

جاند. ب.ج. تيلاك (١٩٩٧). **تأثير التصحيح الهيكلي على التعليم: استعراض التجربة الآسيوية**. ترجمة سعيد حسن عبدالعال. مجلة مستقبليات. المجلد ٢٧، العدد ١٠١، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو.

حامد عمار (١٩٩٥). **من همومنا التربوية والثقافية**. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

خلف محمد أحمد البحيري (٢٠٠٢). **دراسات ترشيد الإنفاق في مجال التعليم**. جامعة جنوب الوادي: كلية التربية بسوهاج.

خليل حماد وسعيد البشير (٢٠٠٠). تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية "دراسة حالة الأردن". **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص (٣)، عمان: أمانة إتحاد الجامعات العربية.

سعيد إسماعيل علي (١٩٩٣). مستقبل التعليم المصري في ظل الخصخصة. **مجلة دراسات تربوية**. المجلد الثامن. الجزء (٥٢)، القاهرة: رابطة التربية الحديثة.

سمير عبدالوهاب الخويت (١٩٩٣). التربية والتزايد السكاني: دراسة تخطيطية للتربية السكانية بكليات التربية في مصر. **مجلة التربية المعاصرة**. العدد (٢٧)، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

شبل بدران (١٩٩٢). الجامعة الأهلية وديمقراطية التعليم. **مجلة التربية المعاصرة**. العدد الثاني والعشرين. السنة التاسعة، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

صبحي القاسم (٢٠٠٠). نوعية التعليم العالي في الوطن العربي قضايا وأفكار. مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح. عمان: جامعة الزرقاء الأهلية.

عبدالله جمعه الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر (٢٠٠١). دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع. **سلسلة ابداعات تربوية (٥)**. الدوحة: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

عزيز حنا داود (١٩٩٣). أزمة الفكر التربوي الجامعي والمجتمع. **مجلة التربية المعاصرة**. عدد (٢٨)، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

عصام الدين هلال (١٩٩٣). الجامعات المصرية في إطار اللحظة التاريخية الراهنة. **مجلة التربية المعاصرة**. العدد (٢٩)، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

محمد علي السيديه ومحمد عمر باطويح (٢٠٠٠). تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص رقم (٣)، عمان: الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية.

محمد غانم (٢٠٠٠). الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدي. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. العدد المتخصص رقم (٣)، عمان: أمانة اتحاد الجامعات العربية.

محمد متولي غنيمه (١٩٩٦). **الوضع الراهن واحتمالات المستقبل**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

محمد منير مرسي (١٩٩٨). **تخطيط التعليم واقتصادياته**. القاهرة: عالم الكتب.

محمد نشأت فؤاد (١٩٩٧). ترشيد الإنفاق على العمالة في شركة الوجه القبلي للغزل والنسيج. **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**. العدد الخامس، أسيوط: كلية التجارة.

محمود عباس عابدين (٢٠٠٠). **علم اقتصاديات التعليم الحديث**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

مصطفى عزت طوفان (٢٠٠٠). **التطوير ، التعليم، والمجتمع في الدول العربية**. بيروت: بيان للنشر والتوزيع.

مليحان معيض الثبيتي (٢٠٠٠). الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها "دراسة وصفية تحليلية" **المجلة التربوية**. المجلد الرابع عشر، العدد ٥٤، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي.

نور الدين محمد عبدالجواد (٢٠٠٠). تمويل برامج التربية المستمرة في ضوء المتغيرات العالمية. **بحوث الملتقى الأول لعمداء مراكز خدمة المجتمع في الجامعات السعودية**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

هادية محمد أبو كليلة (٢٠٠١). **دراسات في تخطيط التعليم واقتصادياته**. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

Davis, Liebschutz & Others (1998). Tax Cuts and Enrollment Changes. New York: Center for the Study of the State.

Heyneman, Stephen P. (2001). The growing international commercial market for educational goods and services. International Journal of Education Development. Vol. 21.

Lind, Agneta (2003). Education, Democracy and Human Rights. Position paper. Department for Democracy and Social Development. Swedish International Development Cooperation Agency.

Neave, Guy (2000). The Universities Responsibilities to Society. Oxford: ELSEVIER SCIENCE Ltd.

Peschar, Jules L. and Wal, Marieke Van der (2000). Education Contested: Changing Relations between State, Market and Civil Society in Modern European Education. Netherlands: SWETS & ZEITLINGER.